



المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء
الشريعة في المالية الإسلامية

ISSF2019

14TH INTERNATIONAL SHARI'AH SCHOLARS FORUM

الكلمة الرئيسية الأولى: المصرف الاجتماعي
الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة

معالي الشيخ إبراهيم خليفة آل خليفة

الراعي الرسمي
Patron

الجهة المنظمة
Organised by

الشريك الاستراتيجي
Strategic Partners

الشريك الاستشاري
Consultancy Partner



BANK NEGARA MALAYSIA
CENTRAL BANK OF MALAYSIA

ISRA International Shari'ah Research
Academy for Islamic Finance
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية



BANKRAKYAT
براهيت وكرهيت
Your Choice Bank

ISRA
CONSULTANCY

كلمة المتحدث الرئيس

الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة

رئيس مجلس الأمناء، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

المصرف الاجتماعي الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة

Islamic Social Bank in the Light of Maqasid as-Shari'ah

الموضوع العام للمؤتمر:

المصارف الاجتماعية الإسلامية: الآفاق والتحديات

Islamic Social Banks: Prospects and Challenges

كوالا لامبور، ماليزيا

31 أكتوبر 2019

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)

ISRA

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين،

سعادة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لالدين،

أصحاب الفضيلة والسعادة، أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي أن أغتتم هذه الفرصة بالتوجه أولاً بالشكر إلى أصحاب الضيافة،

وفي مقدمتهم أخي سعادة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لالدين وفريق عمل إسرا-

لدعوتهم الكريمة لي للتحدث اليوم أمام هذا المحفل المبارك.

يسعدني ويشرفني أن أكون معكم اليوم وسط هذه الكوكبة من المتحدثين الأجلاء والضيوف الأكارم. لقد طلب مني التحدث اليوم عن موضوع يحتل دائرة المركز في المالية الإسلامية، ألا وهو السعي إلى تحقيق الغايات الجليلة للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة) بالتطبيق على المصارف الإسلامية الاجتماعية.

أصحاب الفضيلة والسعادة،

السيدات والسادة

يطيب لي أن أستهل كلامي برسالة بالغة الأهمية جاءت في القرآن الكريم في سورة الحشر (الآية رقم 7)، حيث يقول عز من قائل:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۗ وَمَا آتَاكُمْ
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7)

كما يستحضرني هنا تعريف المقاصد الشرعية، المأخوذ في جوهره عن أعمال
الإمام أبي إسحاق الشاطبي: "المقاصد كلها تهدف إلى تحقيق المصالح وإبطال
المفاسد" ..

وأرى أن علينا دائماً، أفراداً ومجتمعات، أن نقيس سلوكنا وأفعالنا وفقاً لهذا
التعريف الجامع.

أصحاب الفضيلة والسعادة

السيدات والسادة

يقوم نموذج الصيرفة الاجتماعية على جوانب عدة تتفاعل فيما بينها لتولد هذا النوع الفريد من العمل المصرفي، وهي تحديداً: عناصر الاستدامة والأخلاقيات والربحية التي تدعم تحقيق رسالة العمل المصرفي في خدمة المجتمع. وهذا يأخذ بالاعتبار تحقيق المصلحة العامة ومراعاة البيئة وأصحاب المصالح القريبين والبعيدون. ذلك أنه بالإضافة إلى الالتزام بالقواعد والقيم الاجتماعية، يتعين على المصرف الاجتماعي الإسلامي الالتزام بتحقيق مقاصد الشريعة.

ولا يخفى عليكم أن الصيرفة الإسلامية تشكل جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي، وحجر الأساس فيه هو الالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها، إلى جانب منظومة الأخلاقيات وأفضل الممارسات (أي الأعراف المقبولة). ويشتمل ذلك على مجموعتين متميزتين: ما هو جائز شرعاً (الحلال) وما هو

غير جائز (الحرام). وفي مجال المعاملات، تركز الشريعة على قاعدة شرعية أساسية هي: أن الأصل في الأمور الإباحة. لكن التحريم ليس غاية في ذاته، وإنما يأتي باعتباره السبيل إلى تطبيق الأدوات والممارسات المصرفية والمالية لأجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وإن إقامة التوازن بين ما البعدين الدنيوي والأخروي، وما بين البعدين الفردي والمجتمعي هو سمة مميزة للشريعة الإسلامية.

إن تحقيق الفلاح في هذه الدنيا والدار الآخرة رهن بالتزام جادة الخير وطريق الصواب في مجال العبادة والمعاملات معاً.

ويمكن تعقب أثر المقاصد التي تنطوي على جوانب اجتماعية في الحاجة إلى إقامة التوازن بين ما يعرف بالشكل (المتطلبات القانونية والشكلية) والجوهر (روح القانون وتطبيقه العملي).

أصحاب الفضيلة والسعادة

السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أشير مجدداً إلى أن الأساس الفكري لنشأة المصارف الإسلامية كان مصدره طلب الأفراد والمجتمعات، للقضاء على الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية والاقتصادية باستخدام منتجات مثل القروض غير الربوية والمنح التعليمية والتمويل فائق الصغر للفقراء والمحتاجين، إلخ. ومع ذلك، وبعد تحول الإيديولوجيا إلى حقيقة واقعة، كان على تلك المصارف التصدي للحاجات التجارية، وكان الدافع إليها عقلية تجارية، نتج عنها إمكانية اختلال التوازن بين الجانبين. وبالتالي، فإن الإيديولوجية الأصلية التي قامت عليها الصيرفة والمالية الإسلامية لا تترجم في التطبيق العملي في يومنا الراهن. وقد نتفق جميعاً على أن العمل المصرفي الإسلامي بطبيعته ينطوي على أبعاد اجتماعية. وإن الصيرفة الاجتماعية تسعى أساساً إلى تحقيق هدفين: تقديم الخدمات

المصرفية (خدمة الوساطة) ومراعاة القيم غير المادية ذات الأثر البعيد (مثل التكافل الاجتماعي وتحقيق فعالية الاقتصاد، والتوسع والنمو العادل، إلخ).

وإن هذا من العناصر التي تميز الصيرفة الإسلامية، ناهيك عن تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية الاجتماعية. إلا أن الصيرفة الاجتماعية لا تهتم أساساً بتحقيق الربح، باعتبار أن هدفها الرئيسي هو تلبية جملة محددة من الاحتياجات التنموية للمجتمع – القضاء على الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق أهداف أوسع نطاقاً تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قد يشمل ذلك تحسين مختلف نواحي ظروف الحياة (مستوى المعيشة، والرعاية الصحية، والتعليم، وهلم جرا). من الناحية التجارية، تستهدف البنوك الاجتماعية مجموعة من العملاء المحرومين من خدمات النظام المصرفي باعتبارهم غير مؤهلين مالياً واجتماعياً للاستفادة من خدمات هذا النظام الذي يقوم على فرضية تعظيم الأرباح.

أصحاب الفضيلة والسعادة،

السيدات والسادة

في ضوء ما تقدم، يتبادر إلى الذهن سؤال مهم: ما الذي يميز البنك الاجتماعي

الإسلامي؟ وهل يختلف عن البنك الإسلامي العادي؟

ينصب تركيز البنوك الإسلامية أساساً على النشاط التجاري، حيث تسعى إلى

تعظيم ثروة حملة الأسهم في المقام الأول، بوسائل تقرها الشريعة الإسلامية،

على الرغم من أن رسالتها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية قد تأتي ضمن

المخرجات الثانوية المنشودة. أياً كان السياق، فإن الشريعة الإسلامية تضع

تحت تصرفنا أدوات محددة تدعم، بالإضافة إلى المخرجات المتحققة من

مقاصد الشريعة، البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذا النوع من الصيرفة (على

سبيل المثال: القرض الحسن، والوقف، والزكاة، والصدقة... إلخ.)، طبعاً إلى

جانب ما يترتب على التمييز بين المعاملات الجائزة وغير الجائزة شرعاً. هذه

الأدوات تساعد على تحسين توزيع وتدفق الفوائد الاقتصادية في شرايين الاقتصاد. بطبيعة الحال، تشكل الشريعة الإسلامية أساساً داعماً للصيرفة الاجتماعية وذلك في سعيها للتخلص من جميع أشكال المحرمات (الربا، والغرر الفاحش، والقمار والمضاربات المالية، وما إلى ذلك).

وفي الحالة المثلى، تنبثق مقاصد الشريعة كقوة دافعة ومحفزة. و من هذا المنطلق، تؤدي هذه البنوك الإسلامية ويجب أن تؤدي دوراً اجتماعياً، على الرغم من أن مبرر وجودها يظل السعي إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال الوسائل و الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من ناحية أخرى، تضطلع البنوك الإسلامية الاجتماعية بدور مزدوج: استدامة الموارد في خدمة غاية أسمى، ألا وهي تحقيق التنمية الاجتماعية.

إن العلاقة الوثيقة بين الصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومقاصد الشريعة تستلزم وجود رابط أقوى بين الصيرفة الإسلامية الاجتماعية وهذه

المقاصد. فالصيرفة الإسلامية الاجتماعية تعزز تحقيق هذه المقاصد: عدم الإفراط في المخاطرة (الغرر الفاحش، المضاربات المالية، وما إلى ذلك) حتى إن كانت هذه المخاطرة ستؤدي إلى زيادة الأرباح، لأن هذا ليس الدافع الرئيسي من وجودها. ويتعزز هذا النموذج من خلال إيجاد رابط قوي بالاقتصاد الحقيقي، مما يشجع على استخدام أساليب مشاركة الأرباح و المخاطر في التمويل و الاستثمار ، كالمشاركة والمضاربة وغيرهما. وهذا من شأنه أن يساعد على التوزيع الفعال للمخاطر في قطاعات الاقتصاد وتجنب تركيز ونقل المخاطر التي لا تسهم في عملية التوسع والنمو الحقيقي على مستوى الاقتصاد. كما أن نظام مشاركة الأرباح / المخاطر يؤثر بصورة إيجابية في الاقتصاد والمجتمع من حيث توزيع المنافع وتعزيز الشمول وحق الاستفادة والمشاركة.

علاوة على ذلك، تعدّ الصيرفة الاجتماعية وساطة مسؤولة لأنها تحرص على توجيه الأموال إلى الاستخدامات والمشروعات التي لا تلحق الضرر في الاقتصاد على الصعيدين الاجتماعي والبيئي. إذ يتم استبعاد الأنشطة الضارة،

مما يفسح المجال فقط للمشروعات ذات القيمة المضافة للمجتمع. كما أن البنوك الاجتماعية الإسلامية تؤدي أيضاً دوراً في منع الإسراف وجميع أشكال الإنفاق الباذخ، والتبذير وتبديد الموارد الاقتصادية وهدرها، وتسهم في تعزيز قيم التوفير وصيانة الموارد الاقتصادية وترشيد الاستهلاك.

كما تقوم الصيرفة الإسلامية الاجتماعية على ركيزة أساسية أخرى: إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية والشرعية لتحقيق العدالة والشفافية في العلاقة مع جميع أصحاب المصالح في الاقتصاد. هذه البنوك تسعى إلى تحقيق هدف اجتماعي يأخذ بالاعتبار أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء، إضافة إلى مراعاة استدامة البيئة وكوكب الأرض.

أصحاب الفضيلة والسعادة،

السيدات والسادة

تتميز الصيرفة الإسلامية الاجتماعية بسمات تتفوق فيها على الصيرفة الإسلامية العادية (الهادفة إلى الربح): إذ إن في تناولها نماذج تمويلية أكثر مرونة تساعد على حشد الأموال من مصادر غير تقليدية ومن ذلك التمويل الجماعي Crowdfunding حديث النشأة- وهو بالتعريف شكل من التمويل الذي يعتمد على الجمهور بدلاً من المستثمرين التقليديين الذين لا هم لهم إلا تعظيم العائد وحماية رأس المال. إن التمويل الجماعي الإسلامي هو شكل من أشكال التمويل الذي يجمع بين التمويل الإسلامي والتمويل الجماعي لتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويتيح التمويل الجماعي، بطبيعته، للأفراد تجميع الموارد من أجل تمويل هدف أو مشروع أو عمل محدد، بالصورة التي تتوافق مع معتقداتهم الدينية. ويمكن استخدام هذا الأسلوب التمويلي لدعم المحتاجين إلى الأموال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية القائمة على مبادئ التمويل الإسلامي وأدواته، التي تركز على جانب القيم والأخلاق والتوزيع العادل للثروة.

وفي ضوء الآية القرآنية التي أوردتها في مقدمة حديثي، لا بد من تداول الثروة وضمن تدفقها في شرايين الاقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم لكل عناصر المجتمع. وهذا يتطلب تحويل الموارد من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، بما يساعد على النهوض بالاستثمارات التي تحقق مصلحة المجتمع برمته، ومن ثم تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتضييق فجوة عدم المساواة بين أفراد المجتمع.

إن الرؤية المتوازنة للصيرفة الإسلامية الاجتماعية، على الصعيد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، هي السبيل إلى تكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى الصيرفة المستدامة. في المقابل، تراعي هذه الرؤية المفهوم الشامل للتنمية المستدامة التي لا تركز فقط على المخرجات المادية في المجالات الثلاثة، ولكنها تلبى أيضاً الجوانب الأخلاقية وغير المادية، المتمثلة في تحسين

المستوى المعيشي وجودة الحياة البشرية اعتماداً على التوازن بين هذين
البعدين، تطبيقاً لجوهر الآيات القرآنية 1:

بسم الله الرحمن الرحيم

وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا
وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُفْسِدِينَ

أصحاب الفضيلة والسعادة،

أيها الحفل الكريم،

¹ سورة القصص الآية ٧٧

إن تحقيق مقاصد الشريعة هو سمة مميزة وعلامة فارقة للصيرفة الإسلامية،
ويجب أن ينظر إليها دائماً من هذا المنطلق. وتزداد أهمية ذلك في مجال
الصيرفة الإسلامية الاجتماعية.

إننا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) نؤمن
إيماناً راسخاً بالجهود الرامية إلى تحقيق أعلى درجات التأثير الاجتماعي: حشد
الموارد المالية وغير المالية لتلبية الاحتياجات المجتمعية ، وسواء تحقق لك
من خلال عمل المصارف الإسلامية أو المصارف الإسلامية الاجتماعية.

وتأتي أبرز مساهمات أيوفي من تطوير المعايير التي تحقق الالتزام بأحكام
الشريعة الإسلامية وتلبي الحاجة إلى إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية
الإسلامية بمختلف أشكالها وصورها. ومن أمثلة ذلك المعايير الشرعية
والمحاسبية في مجالات الوقف والزكاة وغيرها. ويؤكد هذا الدور أيضاً الجهود
المستمرة التي تبذلها أيوفي في تطوير معايير الحوكمة الشرعية، وأيضاً

صياغة الإطار العام المتكامل للحوكمة الشرعية لهذه المؤسسات. أخيراً وليس
آخرأ، تولي أيوفي عناية خاصة للأخلاقيات والمعايير الأخلاقية، باعتبارها
منطلق جميع الممارسات والأنشطة التي يشتمل عليها العمل المصرفي والمالي
الإسلامي.

أصحاب الفضيلة والسعادة،

السيدات والسادة

أختتم كلمتي بإلقاء الضوء على حقيقة مهمة تتلخص في أن الطريق إلى خدمة
المجتمع والمجتمعات المحلية يأتي من خلال التعاون والتعاقد والتنسيق على
مختلف مستويات العمل المؤسسي في هذه الصناعة، بما في ذلك الجهود
المشتركة بين هيئات ومؤسسات البنية الأساسية التي يجمعها هدف مشترك هو
خدمة الصناعة والمجتمع برمته. وأشيد في هذا المقام بالجهود المشتركة
والتعاون القائم بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(أيوبي) والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا) في العديد من المجالات.

إن الشراكة هي أقصر الطرق نحو تحقيق الأهداف الكبرى. ومن على هذا المنبر أشدد على حقيقة أننا نتشاطر الرؤية ذاتها، لما فيه خير المالية الإسلامية في جميع قطاعاتها ومجالات عملها، وبما يحقق تطورها وتقدمها وانتشارها.

أتوجه مجدداً بالشكر الجزيل للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية فريقاً وإدارة، ولكم جميعاً على حسن إصغائكم.

وأرجو من الله عز وجل التوفيق والنجاح لكم ولمؤتمركم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته